



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



European Parliament



FEDERAL NATIONAL COUNCIL
UNITED ARAB EMIRATES

دورة أبو ظبي

للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

25 شباط/فبراير 2024

منظمة بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، بدعم من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار المؤتمر الوزاري الـ13 لمنظمة التجارة العالمية (MC13)

PC-WTO/2024/R.2

24 كانون الثاني/يناير 2024

التجارة وتغير المناخ: تفاعل مربح للجميع

وثيقة نقاش مقدمة من قبل السيد ضياء التونيالديز،

عضو الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا

إننا نقف اليوم عند منعطف حرج في الاقتصاد العالمي، حيث يحتل الحديث عن التجارة المستدامة مركز الصدارة. في عالمنا المترابط على نحو متزايد، تطوّرت فكرة التجارة المستدامة، التي كانت مرفوضة ذات يوم، من مجرد كلمة طنانة إلى ضرورة ذات أهمية قصوى.

وتشمل التجارة المستدامة توليد القيمة الاقتصادية، والحد من الفقر وعدم المساواة، والاستخدام المسؤول للموارد البيئية. فلننطلق في رحلة شاملة عبر أركانها.



أ. إنشاء القيمة الاقتصادية

تدور الركيزة الأولى للتجارة المستدامة حول إنشاء قيمة اقتصادية. ولا يتعلق الأمر بالنمو فحسب، بل يتعلق أيضاً بتعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة والشاملة. ويستلزم ذلك إعطاء الأولوية لرفاهية المجتمعات والتأكيد على الرخاء الطويل الأجل بدلاً من تحقيق المكاسب القصيرة الأجل. علاوة على ذلك، يدعم إنشاء القيمة الاقتصادية المستدامة الممارسات التجارية الأخلاقية، وضمان الأجور العادلة، وظروف العمل الآمنة، والالتزام بمعايير العمل الدولية، وبالتالي المساهمة في نهج مسؤول اجتماعياً في التعامل مع التنمية الاقتصادية.

تقوم التجارة المستدامة في جوهرها على إنشاء قيمة اقتصادية تتجاوز مجرد المكاسب المالية. إنها تسعى إلى الاستقرار والشمولية. وينطوي إنشاء القيمة الاقتصادية المستدامة على تعزيز التنمية التي تعود بالنفع على جميع طبقات المجتمع. يمكن للبلدان التي تنفذ سياسات تؤدي إلى النمو الشامل أن تعرض إمكانات إنشاء القيمة الاقتصادية المستدامة.

ب. الحد من الفقر وعدم المساواة

إلى جانب تأثيرها الاقتصادي، بدأت التجارة المستدامة في الظهور كعامل محفز للحد من الفقر، مما يوفر فرصة كبيرة لتضييق الفوارق الاقتصادية. كما توفر التجارة المستدامة مسارات متنوعة للحد من الفقر وتخفيف التفاوتات الاقتصادية. ومن خلال توفير الأدوات المالية الأساسية، أصبحت التجارة المستدامة حافزاً للاكتفاء الذاتي الاقتصادي. علاوة على ذلك، تشكل الشمولية جوهر التجارة المستدامة، مع نماذج الأعمال التي تعمل بنشاط على إشراك المجتمعات المهمشة، وتضمن مشاركتها، وتمكّنها من الاستفادة من الأنشطة التجارية، وبالتالي إظهار الالتزام بالحد من عدم المساواة الاقتصادية.

ج. المحافظة على الموارد البيئية وإعادة استخدامها

تؤكد الركيزة الثالثة - والأكثر أهمية في أيامنا هذه - على الاستخدام المسؤول للموارد البيئية. تدعو التجارة المستدامة لأساليب الإنتاج الصديقة للبيئة وممارسات إدارة الموارد. ومن الأمثلة على ذلك الشركات التي تتبنى مبادئ الاقتصاد الدائري، وتقليل النفايات، وتشجيع إعادة استخدام الموارد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

يعتبر الاقتصاد الدائري بمثابة الأساس للحفاظ على الموارد البيئية وإعادة استخدامها في التجارة المستدامة. يمكن أن توفر دراسة الحالات الناجحة للشركات التي تنفذ ممارسات الاقتصاد الدائري رؤى حول الإدارة المستدامة للموارد. واليوم، تتبنى غالبية الشركات والمؤسسات الدولية مبادئ الاقتصاد الدائري، وتصمم المنتجات مع أخذ إعادة الاستخدام وإعادة

التدوير في الاعتبار، وتظهر الالتزام بالاستدامة البيئية في مجال التجارة. ولتحقيق ذلك، قدم العالم مصطلحاً جديداً: سلاسل التوريد الخضراء. ويؤكد هذا المفهوم على المصادر المستدامة وممارسات النقل والتصنيع. يمكن أن تثبت دراسة كيفية دمج الشركات لمبادئ سلسلة التوريد الخضراء إمكانية الحد من التأثير البيئي للتجارة. تساهم الشركات التي تعطي الأولوية لسلاسل التوريد الخضراء، وتدمج المصادر المستدامة وطرق النقل، في الحفاظ على الموارد البيئية وتقليل البصمة الكربونية للأنشطة التجارية.

التحول من النماذج التقليدية إلى النماذج المستدامة

إلى جانب فهمنا الشامل للتجارة المستدامة وركائزها الفرعية، يمكننا تحديد الطرق الملموسة التي تصبح من خلالها التجارة قوة للتغيير الإيجابي، ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. علاوة على ذلك، فإن التأثير التحويلي لجائحة كوفيد-19، وعمليات التحول الصديقة للبيئة والرقمية المستمرة، يجعل من الضروري استكشاف كيفية تطور التجارة من النماذج التقليدية إلى النماذج الشاملة. وتثبت الأمثلة الواقعية بوضوح جدوى استراتيجيات التجارة المستدامة وتأثيرها.

ومن الناحية العملية، تتبنى الشركات العالمية بنشاط استراتيجيات تجارية جديدة تعطي الأولوية للاعتبارات البيئية والاجتماعية. تعمل الأساليب النموذجية للشركات التي تدمج الاستدامة في سلسلة القيمة بأكملها على تحديد أهداف طموحة تتعلق بالمصادر المسؤولة، والحد من التأثير البيئي، وتحسين سبل العيش. توضح هذه الأساليب كيف يمكن لشركة متعددة الجنسيات أن تكون محركاً للتغيير الإيجابي من خلال استراتيجيات التجارة المستدامة. ويشكل التعاون الدولي عنصراً محورياً في تحويل التجارة، حيث تتضمن الاتفاقيات في كثير من الأحيان أحكاماً بشأن حقوق العمل، وحماية البيئة، والالتزام بالمعايير الدولية، مع التركيز على دمج الاستدامة في السياسات التجارية.

وعلاوة على ذلك، يعمل العصر الرقمي على تحفيز هذا التحوّل، حيث يعمل دمج تكنولوجيا سلسلة الكتل في سلاسل التوريد على إعادة تشكيل كيفية تتبع المنتجات والتحقق منها. تعمل التقنيات الجديدة التي تستخدمها الشركات على تمكين المستهلكين من تتبع رحلة المنتجات الغذائية من المزرعة إلى المائدة، مما يضمن الشفافية والمساءلة. وتؤكد كل هذه التطورات على الحاجة الملحة إلى مشهد تجاري لا يتسم بالمرونة فحسب، بل يسهم أيضاً بنشاط في بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامةً وشمولاً.

البيئة في التجارة

لا يمكن التغاضي عن العلاقة المعقدة بين التجارة والبيئة. تؤثر أنشطتنا التجارية بشكل كبير على كوكبنا. سواء أكان الأمر يتعلق بالبصمة الكربونية للنقل أو استغلال الموارد الطبيعية، فإن للتجارة عواقب مباشرة وغير مباشرة على البيئة. إن دمج الاعتبارات البيئية في سياساتنا التجارية ليس خياراً، بل ضرورة للتخفيف من هذه التحديات. لقد أصبح البعد البيئي للتجارة ذا أهمية متزايدة في الوقت الذي يتنازع فيه العالم مع تحديات تغير المناخ واستنزاف الموارد. إن فهم ومعالجة الأثر البيئي للتجارة أمر ضروري لضمان اقتصاد علمي مستدام وقادر على الصمود.

أ. الحقائق والتأثيرات البيئية – البصمة الكربونية لوسائل النقل

تنطوي التجارة بطبيعتها على حركة البضائع عبر الحدود، مما يتطلب في كثير من الأحيان وسائل نقل واسعة النطاق. تساهم بصمتها الكربونية بشكل كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة. إن المبادرات التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات الشحن تسلط الضوء على الحاجة إلى ممارسات النقل المستدامة في التجارة العالمية.

ب. استنزاف الموارد والاستغلال المفرط

يمكن أن تؤدي الممارسات التجارية غير المستدامة إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، مما يهدد التنوع البيولوجي وصحة النظام البيئي. على سبيل المثال، أثار قطع الأشجار غير القانوني في غابات الأمازون المطيرة لإنتاج الأخشاب والمنتجات الزراعية مخاوف بيئية على مستوى العالم. وتتطلب معالجة مثل هذه المسائل التعاون الدولي ودمج الاعتبارات البيئية في السياسات التجارية.

العلاقة ذات الاتجاهين: تأثير ونتائج التجارة على المسائل البيئية، وتأثير البيئة على التجارة

يمكن للأنشطة التجارية، إذا لم تتم على نحو مسؤول، أن تساهم في التدهور البيئي. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التوسع في الإنتاج الصناعي دون وجود لوائح بيئية مناسبة إلى التلوث وتدمير الموائل. ستسلط دراسة الحالات التي تؤثر فيها التجارة سلباً على البيئة الضوء على الحاجة الملحة إلى اعتماد ممارسات مستدامة. على سبيل المثال، فإن اعتماد صناعة الإلكترونيات بشكل كبير على المعادن الأرضية النادرة، والتي يتم استخراجها غالباً بطرق ضارة بالبيئة، يشكل مثالاً صارخاً للكيفية التي يمكن أن تساهم بها التجارة في استغلال الموارد، وتدهور البيئة.

وفي المقابل، يمكن أن يكون للمسائل البيئية آثار عميقة على التجارة. ويمكن للظواهر الجوية المتطرفة، التي تتفاقم بسبب تغير المناخ، أن تعطل سلاسل التوريد وشبكات النقل. وتؤكد حالات مثل التعطيل الذي تسببه الأعاصير في صناعة الشحن على مدى ضعف التجارة أمام العوامل البيئية.

وفي هذا الصدد، تدرك البلدان والشركات بشكل متزايد الحاجة إلى دمج المعايير والشهادات البيئية في السياسات التجارية. وتعتبر شهادة مجلس رعاية الغابات للمنتجات الخشبية من مصادر مستدامة وشهادة مجلس رعاية البحار لمصائد الأسماك المستدامة أمثلة على كيفية دمج الاعتبارات البيئية في لوائح التجارة. وينعكس التحوّل نحو التجارة المستدامة أيضاً في مجال التمويل. وتعمل مبادرات التمويل الصديق للبيئة، مثل السندات المستدامة وصناديق الاستثمار، على توجيه رأس المال نحو المشاريع المسؤولة بيئياً. وهذا لا يدعم الممارسات التجارية المستدامة فحسب، بل يشجع الشركات أيضاً على التوافق مع الأهداف البيئية.

الخاتمة

في الختام، لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى تكيف هياكلنا التجارية مع الديناميكيات المتغيرة للتحويلات الخضراء والرقمية. وبينما نتعامل مع تعقيدات الاقتصاد العالمي الحديث، فمن الهام إعطاء الأولوية للممارسات التجارية المستدامة. ومن خلال القيام بذلك، فإننا لا نضمن رفاهية كوكبنا فحسب، بل نمهّد الطريق أيضاً لمستقبل قادر على الصمود وشامل. وعند هذه النقطة، لا يمكن الاستهانة بالدور الذي تؤديه البيئة في التجارة. وبينما نشهد تزايد الترابط بين الاقتصادات، أصبحت معالجة الأثر البيئي للتجارة ضرورة حتمية لتحقيق الاستدامة العالمية على المدى الطويل. ومن خلال الاعتراف بالعلاقة الثنائية بين التجارة والبيئة، والدمج النشط للاعتبارات البيئية في السياسات التجارية، يصبح بوسعنا أن نعمل نحو مستقبل حيث يتناغم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة.

وأخيراً، إليكم بعض الاقتراحات لتعزيز التجارة المستدامة:

- تنفيذ سلاسل التوريد الشفافة والأخلاقية. ينبغي تطوير وتنفيذ السياسات التي تعزز الشفافية والممارسات الأخلاقية في سلاسل التوريد. يجب على الشركات الكشف عن معلومات حول منشأ منتجاتها وإنتاجها وتوزيعها، مما يسمح للمستهلكين باتخاذ خيارات مستنيرة.

● تشجيع تطوير واعتماد التقنيات الخضراء والابتكارات التي تقلل من الأثر البيئي للتجارة. يمكن للحكومات أن تقدم حوافز، مثل الإعفاءات الضريبية أو الإعانات، للشركات التي تستثمر في الممارسات المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز وسائل النقل الصديقة للبيئة، وعمليات التصنيع الموفرة للطاقة، وحلول التغليف المستدامة.

● دمج تقييمات الأثر البيئي في الاتفاقيات التجارية. من الممكن أن تضمن مثل هذه التقييمات أن الاعتبارات البيئية جزء لا يتجزأ من اتفاقيات التجارة. ويمكن أن يساعد ذلك في تحديد الآثار البيئية السلبية والتخفيف منها، مما يضمن توافق الممارسات التجارية مع أهداف الاستدامة.

● تعزيز التعاون الدولي بشأن المعايير البيئية. إن تعزيز التعاون الدولي لوضع المعايير البيئية ومواءمتها يمكن أن يشجع البلدان على العمل معاً لوضع معايير بيئية مشتركة. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال منتديات مثل منظمة التجارة العالمية، حيث تستطيع الدول أن تتعاون في إنشاء وتنفيذ معايير التجارة المستدامة.

● دعم التمويل الأخضر والاستثمار. ينبغي إنشاء آليات تدعم التمويل الأخضر والاستثمار في المشاريع المستدامة. يمكن للحكومات إنشاء حوافز مالية، مثل أسعار الفائدة التفضيلية أو المنح، للشركات المشاركة في الممارسات المستدامة. وبوسع المؤسسات المالية أيضاً أن تؤدي دوراً من خلال تحديد أولويات الاستثمارات في المبادرات المسؤولة بيئياً، وبالتالي المساهمة في نمو الاقتصاد الصديق للبيئة.

من خلال تنفيذ هذه الاقتراحات، يصبح بوسع الجهات المعنية على مختلف المستويات - من الشركات إلى الحكومات - أن يساهموا في تعزيز التجارة المستدامة. والمفتاح هنا هو تعزيز نهج شامل يدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الممارسات التجارية، مما يضمن التوازن بين الرخاء وإدارة الكوكب.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



Abu Dhabi Session of the Parliamentary Conference on the WTO

Abu Dhabi, United Arab Emirates (UAE)
25 February 2024

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament, with the support of the Federal National Council of the UAE, in connection with the 13th WTO Ministerial Conference (MC13)

PC-WTO/2024/R.2
24 January 2024

TRADE AND CLIMATE CHANGE: A WIN-WIN INTERACTION

*Discussion paper presented by Mr. Ziya Altunyaldiz,
Member of the Grand National Assembly of Türkiye*

Today we stand at a critical juncture in the global economy, where the discourse on sustainable trade is taking centre stage. In our increasingly interconnected world, the once-dismissed notion of sustainable trade has evolved from a mere buzzword into an imperative of paramount importance.

Sustainable trade encapsulates the generation of economic value, the reduction of poverty and inequality, and the responsible utilization of environmental resources. Let us embark on a comprehensive journey through its pillars.

a. Economic value creation

The first pillar of sustainable trade revolves around creating economic value. It is not merely about growth but also about fostering stable and inclusive economic development. This entails prioritizing the well-being of communities and emphasizing long-term prosperity over short-term gains. Moreover, sustainable economic value creation champions ethical business practices, ensuring fair wages, safe working conditions, and adherence to international labour standards, thereby contributing to a socially responsible approach to economic development.

At its core, sustainable trade is built upon the creation of economic value that transcends mere financial gains. It seeks stability and inclusivity. Sustainable economic value creation involves fostering development that benefits all layers of society. Countries implementing policies that lead to inclusive growth can showcase the potential of sustainable economic value creation.

b. Poverty and inequality reduction

Beyond its economic impact, sustainable trade is emerging as a catalyst for poverty reduction, presenting a substantial opportunity to narrow economic disparities. Sustainable trade also offers diverse pathways for reducing poverty and alleviating economic inequalities. By providing essential financial tools, sustainable trade is becoming a catalyst for economic self-sufficiency. Moreover, inclusivity is at the core of sustainable trade, with business models that actively involve marginalized communities, ensure their participation, and enable them to benefit from trade activities, thereby demonstrating a commitment to reducing economic inequalities.

c. Preservation and reuse of environmental resources

The third – and nowadays the most crucial – pillar emphasizes the responsible use of environmental resources. Sustainable trade advocates for eco-friendly production methods and resource management practices. Examples of this are companies that embrace circular economy principles, minimizing waste, and promoting resource reuse to achieve both economic and environmental sustainability.

The circular economy serves as the foundation for preserving and reusing environmental resources in sustainable trade. Examining successful cases of businesses that implement circular economy practices can provide insights into sustainable resource management. Today, the majority of international corporations and firms are adopting circular economy principles, designing products with reuse and recycling in mind, and showcasing a commitment to environmental sustainability within the realm of trade. To achieve this, the world has introduced a new term: green supply chains. The concept emphasizes sustainable sourcing, transportation and manufacturing practices. Examining how companies integrate green supply chain principles can demonstrate the potential for reducing the environmental impact of trade. Businesses prioritizing green supply chains, and incorporating sustainable sourcing and transportation methods, contribute to preserving environmental resources and reducing the carbon footprint of trade activities.

Transformation from traditional to sustainable models

Beyond our comprehensive understanding of sustainable trade and its sub-pillars, we can pinpoint tangible ways in which trade is becoming a force for positive change, addressing economic, social and environmental challenges. Moreover, the transformative impact of the COVID-19 pandemic, and ongoing green and digital transition processes, make it essential to explore how trade is evolving from traditional to inclusive models. Real-world examples vividly demonstrate the feasibility and impact of sustainable trade strategies.

In practice, global companies are actively adopting new trade strategies that prioritize environmental and social considerations. Paradigmatic approaches of firms integrating sustainability into their entire value chain are setting ambitious goals related to responsible sourcing, reducing environmental impact, and improving livelihoods. These approaches showcase how a multinational corporation can be a driver of positive change through sustainable trade strategies. International collaboration is pivotal for trade transformation, with agreements often including provisions on labour rights, environmental protection, and adherence to international standards, emphasizing the integration of sustainability into trade policies.

Moreover, the digital era is further catalysing this transformation, with the integration of blockchain technology in supply chains reshaping how we trace and verify products. Firms' new technologies empower consumers to trace the journey of food products from farm to table, ensuring transparency and accountability. All these advances underscore the urgent need for a trade landscape that is not only resilient but that also actively contributes to a more sustainable and inclusive global economy.

The environment in trade

The intricate relationship between trade and the environment cannot be overlooked. Our trade activities significantly impact our planet. Whether it is the carbon footprint of transportation or the exploitation of natural resources, trade has both direct and indirect consequences on the environment. Integrating environmental considerations into our trade policies is not a choice but a necessity to mitigate these challenges.

The environmental dimension of trade has become increasingly significant as the world grapples with the challenges of climate change and resource depletion. Understanding and addressing the environmental impact of trade is essential for ensuring a sustainable and resilient global economy.

a. Ecological facts and impacts – the carbon footprint of transportation

Trade inherently involves the movement of goods across borders, often requiring extensive transportation. Its carbon footprint contributes significantly to greenhouse gas emissions. Initiatives such as the International Maritime Organization's efforts to reduce shipping emissions highlight the need for sustainable transportation practices in global trade.

b. Resource depletion and overexploitation

Unsustainable trade practices can lead to the overexploitation of natural resources, threatening biodiversity and ecosystem health. For instance, illegal logging in the Amazon rainforest to produce timber and agricultural products has raised environmental concerns globally. Addressing such issues requires international cooperation and the integration of environmental considerations into trade policies.

The two-way relationship: the impact and results of trade on environmental issues, and the environment's effect on trade

Trade activities, if not conducted responsibly, can contribute to environmental degradation. For instance, the expansion of industrial production without proper environmental regulations can lead to pollution and habitat destruction. Examining cases where trade negatively impacts the environment will highlight the urgency of adopting sustainable practices. For example, the electronics industry's heavy reliance on rare earth metals, often extracted through environmentally detrimental methods, serves as a stark illustration of how trade can contribute to the exploitation of resources, and degradation of the environment.

Conversely, environmental issues can have profound effects on trade. Extreme weather events, exacerbated by climate change, can disrupt supply chains and transportation networks. Instances such as disruption caused by hurricanes to the shipping industry underscore the vulnerability of trade to environmental factors.

In this regard, countries and businesses are increasingly recognizing the need to integrate environmental standards and certifications into trade policies. The Forest Stewardship Council certification for sustainably sourced wood products and the Marine Stewardship Council certification for sustainable fisheries are examples of how environmental considerations are being incorporated into trade regulations. The shift towards sustainable trade is also reflected in the realm of finance. Green finance initiatives, such as sustainable bonds and investment funds, are directing capital towards environmentally responsible projects. This not only supports sustainable trade practices but also encourages businesses to align with environmental objectives.

Conclusion

In conclusion, the urgency of adapting our trade structures to the changing dynamics of green and digital transitions cannot be overstated. As we navigate the complexities of the modern global economy, it is crucial to prioritize sustainable trade practices. In doing so, we not only ensure the well-being of our planet but also pave the way for a resilient and inclusive future. At this point, the environment's role in trade cannot be underestimated. As we witness the increasing interconnection of economies, addressing the environmental impact of trade is becoming an imperative for long-term global sustainability. By acknowledging the two-way relationship between trade and the environment, and actively integrating environmental considerations into trade policies, we can work towards a future where economic growth harmonizes with environmental preservation.

Lastly, here are a few suggestions to enhance sustainable trade:

- **Implement transparent and ethical supply chains.** Policies that promote transparency and ethical practices in supply chains should be developed and enforced. Companies should disclose information about the origin, production and distribution of their products, allowing consumers to make informed choices.
- **Encourage the development and adoption of green technologies, and innovations that minimize the environmental impact of trade.** Governments can provide incentives, such as tax breaks or subsidies, for businesses investing in sustainable practices. This includes promoting eco-friendly transportation, energy-efficient manufacturing processes, and sustainable packaging solutions.
- **Integrate environmental impact assessments into trade agreements.** Such assessments can ensure that environmental considerations are integral to trade agreements. This can help identify and mitigate negative environmental impacts, ensuring that trade practices align with sustainability goals.
- **Foster international collaboration on environmental standards.** Promoting international collaboration to establish and harmonize environmental standards can encourage countries to work together to set common environmental benchmarks. This can be achieved through forums like the World Trade Organization, where nations can collaborate on establishing and enforcing sustainable trade standards.

- **Support green finance and investment.** Mechanisms should be created that support green finance and investment in sustainable projects. Governments can establish financial incentives, such as preferential interest rates or grants, for businesses engaging in sustainable practices. Financial institutions can also play a role by prioritizing investments in environmentally responsible initiatives, thereby contributing to the growth of a green economy.

By implementing these suggestions, stakeholders at various levels – from businesses to governments – can contribute to the enhancement of sustainable trade. The key is fostering a holistic approach that integrates economic, social and environmental considerations into trade practices, ensuring a balance between prosperity and planet stewardship.